ASJP
Algerian Scientific Journal Platform
مجلة المجتمع والرياضة
Society and Sports Journal
ISSN: 2602-7992 EISSN: 2710-8384
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/493
المجلد: 5 العدد: 1(جانفي 2022)

دور الإعلام في ترسيخ قيم المواطنة

The role of the media in consolidating the values of citizenship

ربيحة نبار [1] *، كريمة مقاوسي [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي(الجزائر)

تاريخ الاستقبال: 2021/07/15؛ **تاريخ القبول:** 2021/12/27؛ **تاريخ النشر:** 2022/01/31

ملخص: تمثل وسائل الإعلام اهم منبر ومصدر في بناء الأفكار والمعارف والحصول على المعلومات والتعبير عن آراء المواطن، فوسائل الإعلام الحديثة في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر السماوات المفتوحة، باتت من اهم وأبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين المواطنين في مختلف الدول وبشتى أنحاء العالم. اذ يمكن للفرد الحصول على المعلومات و الأخبار في كل وقت وبأقل تكلفة ودون عناء أو جهد ، كما أصبح بإمكان أي فرد متابعة أحداث العالم والمشاركة فيها عبر شتى أنواع وسائل الاعلام الحديثة فيتأثر بها ويبدي رأيه ويعبر عن وجهات نظره رغم حواجز الزمان والمكان، خاصة وان وسائل الإعلام ذات ادوار متعددة فهي تقوم بوظيفة تثقيفية وتوجيهية ،ترفيهية، كما تقوم بنشر الوعي ودعم المعايير الاجتماعية المتعلقة بترسيخ وغرس قيم المواطنة ،كما تدعم القيم السائدة، وهي تعمد لخلق التواصل الاجتماعي ودعم الوحدة الوطنية والانتماء. فالإعلام الهادف في مضمونه يسعى إلى الالتزام بقيم المواطنة بهدف الحفاظ على كيان المجتمع وتعريف المواطن بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه، وكذا ترسيخ مفاهيم التعايش مع الاخرين واحترامهم والتسامح معهم، وتنمية الوعي الفردي، والولاء للوطن، وحقن التعصب والطائفية او السلبية.

الكلمات المفتاحية: إعلام، قيم، وطن، مواطن، مواطنة.

Abstract: The media represent the most important platform and source in building ideas and knowledge, obtaining information and expressing the opinions of the citizen. Modern media, in light of the free flow of information and the age of open skies, have become one of the most important and prominent tools for the transmission of cultures and the exchange of experiences between citizens in different countries and around the world. As the individual can obtain information and news all the time, at the lowest cost and without effort, and it is now possible for any individual to follow the events of the world and participate in it through various types of modern media ،he is affected by them, expressing his opinion and his views despite the barriers of time and place , Especially since the media has multiple roles, as it performs an educational, directive, and entertaining function, as well as spreading awareness and supporting social standards related to the consolidation and inculcation of citizenship values. It also supports the prevailing values, and it intends to create social communication and support national unity and belonging.

Purposeful media in its content seeks to adhere to the values of citizenship with the aim of preserving the entity of society and informing the citizen of his rights and duties towards his country and society, as well as consolidating the concepts of coexistence with others, their respect homeland, and injecting and tolerance with them, developing individual awareness, loyalty to the fanaticism, sectarianism or negativity.

Keywords : media, values, homeland, Citizen, citizenship.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد:

يشهد العالم تقدما وتطورا ملحوظا جراء الانجازات في الاتصالات والمعلوماتية والثورة التكنولوجية ، فاتسعت بذلك الدائرة الإعلامية الاتصالية وتنوعت وتعددت وسائل الاتصال وتنوعت معها البرامج والمضامين الإعلامية وأعطت للجمهور المتلقي فضاء رحبا شاسعا ينتقي فيه ما يشاء من الوسائل والبرامج ووقتما يشاء وبأي مكان في العالم ، وأصبح تأثيرها عليه يشمل حتى التأثير في المبادئ والقيم خاصة فيما يتعلق بترسيخ القيم الوطنية ورفع الأبعاد المعنوية وتشجيع المبادرات المحفزة للقيم الوطنية، وكذا تعريف الافراد بالحقوق والواجبات المنوطة بهم ،وغرس مبادئ كالولاء للوطن والتعايش مع الاخر.

1-تحديد المفاهيم:

-الإعلام:

"هو عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس وتجاربهم وفي الآراء فيما بينهم، وهو في ظل ظاهرة الحضارة الحديثة قوة عظيمة لا يستغني عنها من قبل الشعوب والحكومات على حد سواء".(الصلال،2012،40)

فالإعلام يعتبر بمثابة الاتصال بين المرسل (إعلامي) والمستقبل (الجمهور) عن طريق وسيلة إعلامية تنقل بواسطتها الرسالة الإعلامية من طرف لآخر . والذي يقوم على تزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة او الحقائق الثابتة معتمدا على الإقناع عن طريق الحقائق والأرقام .

-القيم:

"هي المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس والتي توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظم علاقاتهم وتسوغ مواقفهم وتحدد هوياتهم". (أبو جادو،1998،187)

فالقيم مجموعة من الصفات الأخلاقية، التي يتصف بها البشر، ويتمّ التعبير عنها باستخدام الأقوال والأفعال، كما تشمل

الأخلاق الفاضلة التي توجه السلوك البشري للقيام بالأفعال والاقوال الخيرة.

-الوطن:

في المعجم الوسيط الوطن مكان إقامة الانسان ومقره، ومما استدركه شارح القاموس على القاموس توطنه وتوطن به. (القرضاوي، ب.ت،5)

أما اصطلاحا فتعرفه آمنة حجازي بأنه:" بشكل عام، قطعة الأرض التي تعمرها الأمة وبشكل خاص هو المسكن، فالروح وطن لأنها مسكن الادراكات والبدن وطن لكونه مسكن الروح ، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل و المدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن".(حجازي،2000،80)

-المواطن:

المواطن يطلق على كل فرد يتمتع بكامل الحقوق سواء كانت مدنية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او حقوق التضامن في الدولة التي ينتمي إليها، فهو عضو في هذه الدولة ويحمل جنسيتها وله على قدم المساواة مع الاخرين نفس الحقوق والامتيازات التي

يكفلها دستور تلك الدولة لمواطنيها، كما أن عليه واجبات يقوم بها اتجاه وطنه ودولته". (علاونة، ب.ت،11)

ولذلك وجب تنشئة المواطن على الحياة في مجتمع يقوم على القيم الإنسانية مثل السلام والتسامح ويرفض التعصب الطائفي والعرقي والديني والعقائدي، ويكسب المواطن مقومات الانتماء للوطن والإيمان بقيم المواطنة العالمية في بعدها الإنساني.

-المواطنة:

المواطنة من وجهة نظر سياسية هي:" صيغة للفرد الذي يتمتع بالحقوق ويتحمل بالالتزامات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن".

ووفقا لعلم الاجتماع هي:" علاقة اجتماعية بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي يشكل دولة، ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول المواطن بالولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد أنظمة الحكم القائمة إطار العلاقة القائمة بين المواطن والدولة".

ووفقا لعلم النفس فالمواطنة هي:" الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي تعتبر مصدر لإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار". (السعيد، ب.ت،2)

ويدل مصطلح المواطنة في القانون على وجود علاقة بين الفرد والدولة، فبموجب القانون الدولي تعتبر المواطنة المصطلح المرادف لمصطلح الجنسية، بالرغم من أنه قد تكون لكل مصطلح منهما معان مختلفة بموجب القانون الوطني، ولكن الفرد الذي لا يمتلك المواطنة في أي دولة ما لا يمتلك جنسية، و العوامل التي تحدد المواطنة حق التراب أي الولادة بالوطن، وحق الدم وهي جنسية الوالدين، بالرغم من أنه كان محصورا بجنسية الوالد سابقا في بعض الدول العربية إلا أنه تغير الحال في بعض الدول، وكذلك المواطنة بالزواج، حيث تعاني بعض الدول من الهجرة فتكافح أي حالة زواج بغرض الحصول على الجنسية فقط، والمواطنة بالتجنيس، حيث تعطى الجنسية للأفراد الذين يدخلون الدولة بصفة قانونية، سواء بإذن إقامة أم بلجوء سياسي، ولكن بعد تحقق شروط التجنيس مثل المدة القانونية بالإقامة وغيرها.(عريف،2021،ب.ص)

كما المواطنة هي: "الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه وعلاقة مواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة المحددة في جغرافيتها السياسية ومركزها القانوني وطبيعتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالمواطنة ليست ولاء عاطفيا وانتماء للوطن فحسب بل هي انتظام عام له محدداته وأبعاده في حياة الناس الذين ينتمون إلى مجتمع بعينه وهذه المحددات هي "المساواة، الحرية، الهوية، العدالة". (عبيس،2017،21)

وعليه تكون المواطنة من أشد أنماط عضوية الفرد اكتمالا في الدولة الحديثة، فهي هنا ليست صورة باهتة لانتساب صوري بين أفراد المجتمع بدولتهم المعينة بقدر ما هي كينونة لجنس العلاقة الرابطة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون إليها وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء للمجموعة السياسية أو للدولة كوحدة سياسية متكاملة والتي تتألف من وطن (كإقليم جغرافي) وأمة (أو شعب) ونظام وسلطة، ومثل هذا الانتماء يفرض حقوقا ويستلزم واجبات كمنظومة متكاملة لا تعرف الفصل والتفكيك في أنظمتها واستحقاقاتها، انطلاقا من هذه العضوية المسماة بالمواطنة في ظل الدولة المعاصرة والتي تكتسب بشكل عام في ظل الأنظمة القانونية الحديثة، على أساس الولادة في الدولة والانحدار من أبوين مواطنين والتجنس، ومنظومة الحقوق والواجبات وإن كانت أساسا جوهريا في التشكيل الحديث للدولة إلا أنها منظومة قيمة إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء آخر وما الدولة سوى ظاهرة إنسانية تسند إلى القواعد القيمية لكسب مشروعيتها وسلطتها الواقعية، والمواطنة تتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى كالعشائرية والمذهبية والقومية والعرقية والإثنية والدينية، غير أن الفرد من حيث هو عضو في طائفة فهو موجود إذن في كيان يحيط به من جميع الجهات وهذه الإحاطة الشاملة المفروضة عليه بصفة كيانية غير قابلة للنقاش.

(https://political-encyclopedia.org/dictionary/)

فالمواطنة تشكل البنية الأساسية في النسيج المجتمعي المتكامل بغض النظر عن الاختلافات بين المواطنين، ويتطلب تماسك النسيج المجتمعي ضرورة التقيد بأنظمة المجتمع، كما تشتمل المواطنة حقوقا اجتماعية وسياسية، وعليه فالمواطنة، تبدو في توعية وتثقيف كل فرد بحقوقه وواجباته كمواطن بأي دولة بغض النظر عن جنسيته أو هويته الأصلية .

ح–الجنسية:

ميزت دائرة المعارف البريطانية بين المواطنة والجنسية، إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقا أخرى مثل الحماية في الخارج. في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

(، www.politics-dz.com2021)

2- نبذة تاريخية عن مفهوم المواطنة:

لقد أقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف. وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سو مر وأشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين
وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منها أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر ، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم) وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلها على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا و أهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئا مطلوبا في حد ذاته.

تعتبر دولة الإغريق هي أول من توصلت إلى معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ والذي اعتبر نموذجا للممارسة الديمقراطية في أثينا. على الرغم من قصور هذا المفهوم من حيث الفئات التي يمثلها وعدم تغطيته لبعض النواحي التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة إلا انه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين وذلك من خلال إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول السلطة ووظائفها العامة.

لاحظ اليونانيون بعقلهم الفلسفي الثاقب إن الكون بما فيه من حيوان ونبات وجماد يسير حسب نظام محدد وقواعد لا تتبدل، فاعتقدوا بوجود قوة عليا تسيّر الكون، أطلق عليها بعض فلاسفتهم اسم (الطبيعة) ونسبها آخرون (الآلهة) وذهب كل من هؤلاء وأولئك إلى اعتبار أحكام (نظام الطبيعة)، أو قانونها عامة وأولية وثابتة، ولذلك احلوا هذا القانون في المحل الأول بالنسبة للقانون الذي هو من صنع البشر واعتبروا قانون الطبيعة صورة العدل المطلق أو القانون الصالح كما نسب إلى أفلاطون في كتابه القوانين وأما أرسطو فقد اسماه بالعدل الطبيعي الذي أعدته الطبيعة ليعم على جميع الناس، بينما قال عن القانون الوضعي انه العدل التشريعي أو العرفي وهو خاص وضعته كل امة لنفسها.

استنتج اليونانيون من هذا التصوير أن على كل مشرع من البشر أن يجعل من القانون الطبيعي مثله الأعلى الذي يسعى إلى تشريع قوانينه على منواله أو على الأقل أن تكون قريبة منه، حتى إذا تعارضت أحكام القانون الوضعي مع سقراط، وقد طورت بعض المدارس الفلسفية

هذه الفكرة وصاغت منها نظريات في الأخلاق تقوم على الزهد والتقشف، وقد استمد الرومان مبادئ العدالة في أول الأمر من قانون الشعوب وبعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي الذي نادت به الفلسفة اليونانية ، كان القانون القديم قد وضع للرومان وحدهم أما الأجنبي عنهم فكانوا يقولون بان ليس له أن يتمتع بالحقوق إلا في بلده الأصلي، غير أن الرومان ما لبثوا أن غيروا نظرتهم إلى هذه إلى الأجانب فسمح للأجنبي أن يقيم في روما إذ احتمى مؤقتا بأحد الرومان او خضع له بصورة دائمة كنزيل لديه هذا بصورة فردية وإما بصورة جماعية فقد أبرمت روما مع المدن معاهدات تقضي بحماية رعايا كل مدينة إذا جاءوا إلى المدينة الأخرى

ولعل الحضارات القديمة والشرائع والأديان، قد ساهمت في وضع أساس للمساواة أعلى من إرادة الملوك والحكام لقيم أسس العدل والمساواة في الأرض مبتدئة بذلك خطوات حسنة لسعي الإنسان إلى تأكيد إنسانيته وحقوقه واعتباره، مما أدى ذلك بالفكر الروماني السياسي والقانوني بتحديد أسس المواطنة والحكم الجمهوري

وبعد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي خلال العصور الوسطى واندثار التجارب الديمقراطية المحددة في ظل الحضارتين الإغريقية والرومانية، تم العمل على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة عند بروز بوادر النهضة الأوربية نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، حيث استفاد هذا الفكر من الفكر السياسي الإغريقي والفكر الروماني

وأفرزت تلك التجارب التاريخية معان مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة تفاوتت قربا وبعدا من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين.

وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيدا عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية ، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجا لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محا ضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، ولأن قضية المواطنة محورا رئيسا في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة ، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

دشنت الثورة الفرنسية الكبرى عام 1798 الخطوات الأولى لتثبيت الحقوق المدنية / الاجتماعية للمواطن/ الإنسان حيث جاءت تلك النقلة النوعية نتيجة للصراع الضاري بين الملكية المطلقة وقوانينها الإقطاعية وبين البرجوازية المكافحة في سبيل نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية وسوقها الوطنية الموحدة، وما يشترطه ذلك من تحرير القوى المنتجة المكبلة بملكية الأرض وموروثها الإقطاع، .وهنا من المفيد التذكير بأن مفهوم المواطنة ارتبط في فكر الثورة البرجوازية بوحدة الوطن ووحدة أسواقه الداخلية، لذلك فان شعار" دعه يمر دعه يعمل" يلخص رفض البرجوازية الثورية لنمط الإنتاج الإقطاعي المبني على التجزئة وتقييد حركة القوى المنتجة.

لقد كرست الثورة الفرنسية رؤيتها للعالم الجديد بإعلان حقوق الإنسان ,والدفاع عنها بعد إغناءها بروح المواطنة وبذلك رفعت البرجوازية الصاعدة مصالحها الطبقية إلى مصاف مصالح الوطن والأمة.

إن الأفكار التي نادت بها الثورة الفرنسية المرتكزة على اعتبار المواطن أساس شرعية الحكم وديمقراطيته انتشرت بسرعة كبيرة بعد تحولها إلى أداة لدك العالم القديم المتمثل بالحكومات الملكية الإقطاعية ومؤسسات حكمها المطلق. وفي هذا الاتجاه نشير إلى أن حقوق الإنسان المواطن الذي جرى تجسيدها في قوانين نابليون عام 1804 شكلت عوامل دافعة لانتصارات الثورة الفرنسية في القارة الأوربية

زود التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الفرنسية بجانبيه الفكري / السياسي الحركات اليسارية العمالية ببرامج جديدة لتطور حركتها الثورية الصاعدة, حيث استطاعت كومونة باريس ورغم قصر ممارستها السياسية في تثبيت الكثير من الحقوق الفعلية للمواطن العامل, الأمر الذي استفادت منه ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى حينما ركزت على الجوانب السياسية / الاجتماعية التي نادت بها الثورات البرجوازية/ الديمقراطية وربطتها بخيارها الاشتراكي بعد نقل حقوق الإنسان من إطارها الشمولي العام ووضعها في محيطها الطبقي، الذي تجسد بمرسوم حقوق الشعب العامل الذي أصبح صيغة قانونية شاملة جرى اعتمادها في دستور جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية.

أدى انقسام العالم إلى ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي إلى نشوء حالة من التوازنات الدولية تجسدت في ظهور الأمم

المتحدة التي أصبحت ميدانا دوليا للصراع بين الأيدلوجيتين المتناقضتين الأمر الذي سمح بإصدار الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان التي جرى إقراراها في الجمعية العمومية عام 1948 حيث تمت المزاوجة بين الحقوق السياسية والاجتماعية للإنسان حيث جاء في مقدمتها التأكيد على ضرورة خلق عالم (يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة)

ساعد انهيار نموذج الدولة الاشتراكية وولوج العالم مرحلة الرأسمالية المعولمة على إعلاء شأن الحقوق السياسية للإنسان / حق الرأي، التظاهر، حرية الصحافة وتشكيل الأحزاب بموازاة تخفيض الضمانات الاجتماعية للإنسان، ويقترن تغييب الحقوق الاجتماعية للمواطن بالليبرالية الجديدة الساعية إلى تفكيك آليات تدخل الدولة في تطوير الضمانات الاجتماعية للإنسان المواطن. وفي هذا السياق تبرز مفاهيم جديدة منها عالمية المواطن، وما يعنيه ذلك من نقل مصير الإنسان وحقوقه إلى قوى مجهولة لن تستطع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية من خوض صرا عات وطنية ملموسة لنيل حقوقها الاجتماعية ، وبهذا السياق تتساوى الليبرالية الجديدة الأمريكية مع الفوضوية الرافضة للحدود والسلطة الوطنية رغم اختلاف النزعتين التاريخيتين. وفي هذا المنحى نشير إلى أن رفض الدستور الأوربي جاء تعبيراً عن جوهر الصراعات الجديدة بين الحقوق الوطنية الملموسة التي جسدتها قوانين السوق الاجتماعي في دول الرفاه الاجتماعي وبين سعي الاحتكارات الدولية الرامي إلى صياغة حقوق هلامية ومواطنة عالمية شكلية لا تلزم المؤسسات الدولية بأية معايير اجتماعية، بهذا المعنى فان الصراع المحتدم حول الدولة والمواطنة في أوربا سيبقى السمة المميزة لتطورات العولمة في ظروفنا التاريخية الملموسة.

تدعو الليبرالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر الديمقراطية وتفكيك المراكز القمعية للدول التسلطية إلا أن شعاراتها الديمقراطية لا تترابط والدعوة إلى حقوق المواطنة، وذلك لاعتبارات عدة منها:

. تسعى الليبرالية الجديدة إلى تفكيك دور الدولة في رعاية الضمانات الاجتماعية، بمعنى تمييع الحقوق الاجتماعية للإنسان بعد نقلها إلى قوى السوق المنفلت

. تهدف العولمة الرأسمالية إلى تفكيك مفهوم المواطنة بعد تمييع دور الدولة وذلك من خلال تشتيت دائرة انتماء الإنسان إلى قوى وتجمعات احتكارية كبرى في المراكز الرأسمالية وتجمعات بدائية / الطائفة / العشيرة / العرق في الدول الوطنية الأمر الذي يعني تحجيم الولاء للوطن والكفاح في إطاراته السياسية / الجغرافية

. الليبرالية الجديدة تدعو إلى التركيز على الحقوق السياسية للإنسان دون الحقوق الاجتماعية، و بهذا المعنى فإنها تطلق العنان لحرية الفوضى والتفكك والصراعات الاجتماعية.(https://www.politics-dz.com)

3 –أهداف الإعلام:

تتحدد أهداف الإعلام فيما يلي:

–مراقبة البيئة: وتهدف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد المجتمع على اتخاذ القرارات المناسبة.

–الترابط: أي إحداث الترابط بين أفراد المجتمع، وهو يهدف إلى إيجاد الرأي العام، فبدون ترابط لا يتكون رأي عام خاصة تجاه القضايا المجتمعية الكبرى.

–نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر: لان نقل التراث إلى الأجيال الجديدة يدعم ثقافة المجتمع ويحميها أمام التيارات الثقافية الأخرى.

–التنمية: يهدف الإعلام إلى تهيئة المجال للتنمية بما يبثه من أفكار حولها وبما يحشده من تأييد لها.

–**الدبلوماسية** المعلنة والغير رسمية بين الدول.

-**التنشئة** الاجتماعية والثقافية والسياسية. (الصلال،2012 ،42)

4 -ركائز المواطنة:

من أهم الركائز التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها ما يلي:

-الفردية:

وتعني وضع القيمة العليا للفرد والعمل على رعاية مصالحه والدفاع عن حرياته وحقوقه لان الدولة قد أسست لمصلحة الفرد وليس العكس.

-المساواة:

لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللّون أو الأصل العرقي أو المعتقد الدّيني أو القناعات الفكريّة أو الانتماء والنّشاط الفكري، وكذا المساواة امام القانون لضمان أمنهم المجتمعي. (عبيس،2017،35)

-الولاء والانتماء:

ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلى من الارتباط الوجداني بأنه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته، وعلاقته بمؤسسات الدولة والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة.

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

(https://political-encyclopedia.org/dictionar)2021

-المشاركة والمسؤوليّة:

وهي المساهمة في النشاط السياسي والاجتماعي داخل الدولة، ويعد الانتخاب أهم صور هذه المشاركة ولهذا يعرف الفكر السياسي الغربي المشاركة بأنها:" العملية التي توضح الفرق بين المواطن والرعية فالرعية تخضع ولا تحكم أما المواطن فيشارك في حكم دولته عبر النشاط السياسي وعبر المجالس المنتخبة لترسيخ الشرعية السياسية".(عبيس،2017،35)

5-غايات الإعلام في ترسيخ وتعزيز قيم المواطنة:

مع تطور الديموقراطية، أصبحت الحقوق التي تخولها المواطنة، كالمشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، ترتبط بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية، وحرية الانتماء إليها، والمشاركة من خلالها في تكوين الرأي العام، وبلورة توجهاته؛ وهنا يتبين الارتباط الوثيق

بين المواطنة والديموقراطية، فلا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديموقراطي السليم، الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية التلقائية، التي يفرزها اختلاف المصالح، وتعدد وجهات النظر حول أساليب تدبير الشأن العام.

والعلاقة بين المواطنة، والمواطن، والوطن، لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي، وإنما تمتد إلى الارتباط الوثيق في المضامين، فلا مجال لتجسيد مفهوم المواطنة بما يعنيه من مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في تدبير الشأن العام، والمسؤولية تجاه الوطن، دون وجود مواطن يدرك بوعي حقوقه وواجباته، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشعر بأنه معني بما يجري داخل الفضاء الذي يسمى الوطن، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن بدون ولاء للوطن، وتفاعل إيجابي مع قضاياه، وانخراط حقيقي بشؤونه.

إن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي، واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبررا للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، وإرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات.

(https://machahid24.com/etudes/74521.html،2021)

إن الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الاعلام والتي تحمل في طياتها دعائم أساسية لمفهوم المواطنة الحقيقية بإمكانها تشكيل صورة نمطية في ذهنية المتلقي عن العلاقة التي تربط المواطن بالوطن وبالتالي تعزز شعوره بالانتماء لوطنه وتفعل من دوره في جميع المجالات وبذلك فوسائل الاعلام تلعب دورا هاما في تعزيز قيم المواطنة حيث تعمل على:

– تنمية الوعي بالثقافة السياسية والمقصود به توعية وسائل الاعلام للجماهير بطبيعة الأنظمة السائدة والايديولوجيات المعينة للفكر السياسي القائم بالبلدان ونظام المعتقدات والرموز الوطنية والاجتماعية والقيم التي تشكل بيئة العمل السياسي في المجتمع بالدستور والقانون من خلال المضامين المقدمة في الوسائل الاعلامية والعمل على دفع المواطن من أجل المشاركة في الحياة السياسية.

– تعزيز المشاركة الاجتماعية: إذ تقوم وسائل الاعلام بتحفيز المواطن على الاندماج في الحياة الاجتماعية وتفعيل الشعور الجمعي لديهم والاحساس بالمسؤولية وأن لكل فرد واجبات يقوم بها ليحصل على حقوق فيشعر المواطن بأن له دور في المجتمع وأن الجميع متساوون.

– تحقيق التكامل الشامل: تحقيق عملية الانسجام والتجانس داخل كل من الكيان السياسي والاجتماعي والثقافي وغرس الشعور بالانتماء والولاء للوطن من خلال توحيد الإرادة الفردية والجمعية لصالح الوطن والمواطن.

–التثقيف والتوعية: وذلك من خلال الترويج لكل أشكال الحرية وخاصة حرية الرأي والتعبير التي تسمح بزيادة الوعي والتطلع على ثقافة الآخر وتزويد المواطن بكل جديد بكل المجالات. (بوبشيش، ب.ت ،460)

وتعتبر وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها من أهم الوسائط التربوية في العصر الحالي فهي تدخل كل بيت وتخاطب جميع الفئات وتتميز بجذب الأفراد من مختلف الأعمار ولها دور قوي في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التركيز على القيم الوطنية والاجتماعية وتشكيل حرية الرأي العام وحرية التعبير والتوجيه والإرشاد وتعميق الثقافة الوطنية بين أفراد المجتمع، وتكمن أهمية الوسائل الاتصالية من خلال دورها الكبير في تشكيل وعي الأفراد في ترسيخ مجمل منظومة القيم الوطنية وتدعيم قيم الحوار وقبول الآخر والتعددية والتنوع في المجتمع بما تضمنه من رسائل وطنية في تعزيز القيم والانتماء والوحدة وخلق بيئة مناسبة لمواجهة الأخطار التي تحدق بالمجتمع ووحدته الوطنية .

إن وسائل الإعلام تشكل نظاما عاما لا ينفصل عن المجتمع كقيمة أخلاقية للتكامل الوطني وتكريس الانتماء الوطني في النفوس لتحقيق حلم الأجيال في صنع القرار وتعزيز التواصل بين أفراد المجتمع ونبذ مظاهر الفتنة والاحتقان والكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد وعلى هذا الأساس تبنى علاقات تبادلية بين أفراد المجتمع ووسائل الاتصال المختلفة في تعزيز الوحدة الوطنية وغرس قيم المواطنة لتحقيق الهدف الأسمى للوسيلة الإعلامية في رص الصفوف وترسيخ مبادئ المواطنة في المجتمع، إن الانتقال من المواطنة المجردة إلى المواطنة الحقة يتشكل في الانتقال من حالة الشعور بالانتماء للوطن والشعور والمعرفة بالواجبات في حالة الاندفاع القوي نحو النهوض وتنميتها وتصعيدها الى أرفع المستويات لتنمية الروابط المشتركة بين أفراد الوطن الواحد.(عبيس،2017،26)

وترمي الحملات الإعلامية للمواطنة لتحقيق اهداف وغايات تتمثل في:

– تعزيز قيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن.

– غرس قيم الوفاء والتضحية والفداء للوطن.

– التأكيد على أهمية الهوية الوطنية وتعزيزها.

– تعزيز التماسك بين شرائح المجتمع بما يعزز لحمة المجتمع ونسيجه الاجتماعي.

– الحث على الالتزام بالأخلاق الفاضلة والآداب الرفيعة.

– تشجيع العمل الفردي والجماعي في كل ما من شانه بناء الوطن ورفعته وازدهاره.

– الابتعاد عن كل ما يجنب المجتمع مظاهر الصراع القيمي.

– استذكار صور ماضي الوطن وامجاده وحضارته وتاريخه والأخلاق والقيم المجتمعية الاصيلة التي كانت سائدة لدى الاباء والاجداد في ذلك الزمن. (بوبشيش، ب.ت،459)

تتسم وسائل الإعلام بقوة كبيرة في التأثير على الجماهير نظرا للخصائص العديدة التي تتميز بها والظروف المحيطة والتي تعرض فيها المؤثرات وكذلك ترتبط بالمستقبل والظروف المحيطة به وطبيعته الشخصية والسلوكية، فوسائل الإعلام بمختلف أشكالها سواء كانت تلفزيون، إذاعة، انترنت، صحف، ذات تأثيرات متعددة ومتفاوتة باختلاف طبيعتها كأداة وباختلاف مستقبلها.

وتقوم وسائل الإعلام بدور جوهري في غرس القيم والتأثير على السلوك من خلال استقبال ما تعرضه هذه الوسائل الإعلامية، أي تؤثر على الفرد بشكل واضح وكبير وقد يعتلي هذا التأثير تأثيرات أخرى.

وتسهم وسائل الإعلام بشكل مباشر وكبير في غرس القيم الاجتماعية المتعددة، وليس هناك أدنى شك من تأثيرها البالغ على القيم ذات العلاقة والارتباط بمفهوم الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة، إذ من أبرز أهداف وسائل الإعلام تثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات العامة والمحافظة عليها. (الصلال،2012، 42-43)

إن للإعلام بأنماطه ووسائله المتعددة دور بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في الميادين كافة، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الناس على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع قومي للدولة، ويمثل الإعلام المنبر الجماهيري الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه ومشاكله ، بل إن وسائل الإعلام الحديثة، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر السماوات المفتوحة، باتت هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع المعمورة، و باتت وسائل الإعلام تؤدي دورا يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.(عمار،2021،ب.ص)

ولوسائل الإعلام قدرة كبيرة على تثبيت تلك المبادئ والاتجاهات المرتبطة بقيم المواطنة والوحدة الوطنية من خلال استخدام أساليب ووسائل متنوعة، فوسائل الإعلام بهذا التأثير تؤدي وظيفة هامة للمجتمع ولغرس القيم في سلوك الفرد أو المتلقي الذي يسعى ويبحث عن تحقيق اشباعاته وحاجاته المعرفية والانفعالية والاجتماعية. (إسماعيل،2003،81)

وعلى الصعيد الداخلي يضطلع الإعلام بدور مهم وحيوي في تعزيز القيم وترسيخها وتوجيه سلوكات الأفراد وبناء المفاهيم والاتجاهات ونشر الوعي المجتمعي تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكل ماله صلة بحياة الأفراد والأمم ،إذ أنه لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية دورا أساسيا وحيويا ومهما في التأثير والتوجيه ،والتي ازداد دورها وتعاظم أثرها مع التقدم المتسارع والطفرة التي تشهدها وسائل الإعلام بفضل التطور الذي مس تقنيات الاتصال كالتقنيات الرقمية و برمجيات النشر الالكتروني والإنتاج الرقمي، فضلا عن تعدد قنوات الاتصال عبر الأقمار الصناعية وشبكة الأنترنت العالمية مما ساهم في انتشار الرسائل الإعلامية بمختلف مواضيعها وأشكالها بين فئات المجتمع وغدت المضامين الاجتماعية في متناول الجميع.

فهي تشترك في تنمية الحس الوطني وتقوية مفهوم الولاء والانتماء وخدمة الجوانب الوطنية المختلفة، الأمنية، الاقتصادية، التنموية، الحضارية...وتعميق قيمة الوحدة الوطنية وترسيخها في النشء والتأصيل لها في ضوء التصور الإسلامي.

ويتصدر الوطن قائمة الأولويات الوطنية مما يضع الإعلام أمام مهمة صعبة وجهود وخطط، لا سيما وأننا في زمن صار فيه الإعلام وسيلة تأثير قوية في الأفراد فقد خالط الأسر وانفرد بالأفراد والأشخاص بعد أن اقتحم المنازل وغرف النوم يقطع على الناس خلوتهم ويقتل فراغهم دونما استئذان ومستمدا قوة تأثيره من الاستجابة السريعة له والإنصات له.

ومن خلال الحديث عن دور الإعلام في ترسيخ مثل هذه القيم من ولاء و انتماء ومواطنة صادقة وترسيخها وتكريس مفاهيمها وتزكية حسها بين أفراد المجتمع فإننا نتحدث عن المواطن الصالح الصادق المخلص لوطنه الموالي له، المحب لمجتمعه، لن يبخل جهدا من أجل الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وحفظ أسراره وكشف أعدائه ،وهو أيضا لن يبخل بجهد أو فكر أو نصح من أجل التطوير والبناء والإنتاج والعطاء، فروح الانتماء تشد صاحبها إلى تلبية نداء الضمير سواء في الثغور أو في الوظيفة أو في الدفاع عنه ومحاربة الأفكار التي تهدم البناء الوطني أو تقلل من شأن المكاسب الوطنية أو تسيء إلى سمعة الوطن بأي شكل من الأشكال.

وللإعلام دور بالغ لو أحسن توظيفه في خدمة الوطن والأمة من خلال الرسائل الإعلامية التي تتخلل البرامج أو صفحات الصحف وموجات الأثير واستثمار منصات الإعلام الرقمي (الجديد) وتطبيقاته الواسعة، بالإضافة إلى استثمار الكفاءات واستضافة وتدريب شريحة واسعة من الفئات ممن يتقنون ويستخدمون التطبيقات الحديثة كاليوتيوب والتويتر والماسنجر والفايسبوك وتوجيههم ليولوا هذه القيم أهمية ويكونوا عناصر بناء لا عناصر هدم.

ولا أحد ينكر الدور الرئيس للإعلام في تشكيل العقل والسلوك البشري وفي ذلك يقول عالم الاجتماع رايت ميلز، أن جانبا يسيرا فقط مما نعرفه من حقائق اجتماعية عن العالم توصلنا إليه بأنفسنا وبطريق مباشر بينما معظم التصورات والأخيلة في أدمغتنا عن العالم وصلت إلينا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

ونلمس من أرض الواقع أمثلة عن دور الإعلام في ترسيخ قيم المواطنة كتوظيف اليابانيين للإعلام في ترسيخ قيم المواطنة عند أطفالهم من خلال برنامج البوكمون، والذي تقوم فكرته على تنشئة الجيل الياباني على تحدي الصعاب في سبيل بناء حضارته وبلده، ولو كانت الثروات الطبيعية شحيحة أو منعت الأمم الأخرى عنها مصادرها فإن الفرد الياباني قادر على صناعة الطاقة وإخراجها وإنتاج الأسلحة وغيرها، وأيضا استثمار أمريكا لبرامج الأطفال لترسيخ قيم المواطنة وتحقيق الامتزاج الثقافي والتآلف والتعايش بين أفراد المجتمع الذي يضم أطياف مختلفة في أصولها ومعتقداتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها، ولعل البرامج الإعلامية الموجهة بالتحديد للأطفال قد لامست ذلك في سبيل تحقيق التجانس العام للمجتمع وتحقيق معاني الولاء والانتماء والمواطنة والوحدة الوطنية، وأمام هذا الكم والزخم الإعلامي يفترض بصناع القرار والساسة والمخططين من الأمة الاستفادة من الإعلام واستثماره استثمارا أمثل في تنشئة الجيل على الأخلاق والقيم وغرس القيم الدينية والوطنية وتعزيزها.(ربايعة،2018،181-192)

وبإمكان وسائل الإعلام المستقلة والتعددية أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات وتيسير تدفق المضامين التعليمية، فالتعليم عبر وسائل الإعلام وسيلة هامة لتنمية مهارات قيمة ستسهم في وضع حد للعنف والقضاء على كافة أشكال التمييز مثل التمييز بين الجنسين والعنصرية، والأهم من ذلك تشجع وسائل الإعلام على اكتساب الحس المدني وتيسر الحوار بشأن قضايا الساعة.

وتضطلع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة اليوم بدور غير مسبوق بشأن مسألتي التربية والمواطنة، كما تتمتع بقدرات هائلة على تدريب وتثقيف الجماعات المحلية التي لا يتسنى لها الحصول على التعليم النظامي أو أنها تحصل على قدر محدود منه فقط، وتعتبر المراكز المحلية متعددة الوسائط أحد الأمثلة التي تظهر كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل كمحور لنشر المعرفة والتعلم، ولو أن الإنترنت تتيح فرصة لتعزيز القدرات وتحقيق التكامل الرقمي، فإن نشر المعلومات والمعرفة لن يؤتي ثماره إلا إذا تمكن أغلبية الناس من الانتفاع بهذه التكنولوجيات، فالفجوة الرقمية والمعرفية تسهم في تفاقم عدم المساواة ولا بد لنا من إيجاد سبل لسد هذه الفجوات لضمان القضاء على اللاعدالة من خلال التنمية الاجتماعية والبشرية.

ولكي تؤدي وسائل الإعلام دورها كاملا في تمكين المواطن والمساهمة في تعزيز المواطنة لا بد أن يكون مفهوما أن حرية الإعلام لا تقتصر فقط على حرية الإعلاميين في إنتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة والإسهام بنشاط في الحياة السياسية. (http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations)

إن الإعلام مسؤول عن دعم المعايير الاجتماعية المرتبطة بتعزيز أبعاد المواطنة أو أبعاد الانتماء للوطن، ومحاربة كل ما من شأنه المساس بالوحدة الوطنية للمجتمع الواحد عن طريق نشر الوعي بأهمية ذلك للجميع أفرادا كانوا أو طوائف أو نواحي جغرافية أو إقليمية، كما تقوم وسائل الإعلام بمهمة ووظيفة التحذير من الآثار الغير مرغوب فيها والآثار التي تثير الفتن وتخلق مشكلات تهز أمن وكيان المجتمع.

كما أن وسائل الإعلام تقوم بمراقبة البيئة الاجتماعية وتزودها بالمعلومات وتنبه للمخاطر، وتخلق المثل الاجتماعي وذلك من خلال تقديم النماذج الايجابية بشتى الحالات والأمور، كما تحقق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن الثقافة السائدة والكشف عن الثقافات الفرعية ودعم القيم الشائعة وأخيرا التعبئة التي تتمثل في الإسهام في الحملات الاجتماعية وبصفة خاصة في الأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب.

وتخلق وسائل الإعلام أيضا التواصل الاجتماعي وتعمل على دعم القيم الشائعة بتمازج تام مع كافة شرائح المجتمع وفئاته المتعددة، فخلق التواصل الاجتماعي هو الذي يعكس الثقافة الواحدة بالإضافة إلى دور الوسائل الإعلامية وقت الأزمات والمحن والتي يمر بها المجتمع والتي تنطلق منها التعبئة العامة ورفع الأبعاد المعنوية، وكذلك قيامه وإسهامه في الحملات الوطنية الداعمة للقيم الوطنية، وهي إسهامات واضحة وميزة للإعلام في المجتمع والذي يعكس من خلاله غرس قيم المواطنة والوحدة الوطنية والانتماء. (الصلال،43-44،2012)

وحتى يمكن أن ينتصر الإعلام في تحقيق المواطنة فلابد أن يشارك المجتمع كله بمختلف طبقاته وفئاته وشرائحه وتوجهات أفراده ومشاربهم في صياغة السياسة الإعلامية. فالإعلام بمختلف وسائله يكتسي أهمية بالغة في تعزيز وحماية الهوية الوطنية، والإعلام ليس فقط أغنية أو مسرحية للوطن، بل هو معالجة فكرية أيضا وحضور وتفاعل ومناقشة صريحة وجريئة لمشكلات البلاد. (حسن،2021، ب.ص)

إن الإعلام يمارس دورا جوهريا في المجتمع بحيث يزود الفرد بالمعلومات والآراء والمواقف ويساعده في تكوين مفاهيم واضحة للأحداث ،ويقدم المعلومات وفقا لسياسته الإعلامية ،فدور الإعلام مهم إلى درجة أن الحكومات خصصت أقساما ووزارات إعلام تتولى تحقيق أهداف داخلية وخارجية، فهي من أهم مصادر الفكر والمعرفة ،وهي تقوم بنشر القيم الخاصة بالمواطنة والانتماء، التي تعتبر مقومات حضارية وإنسانية راقية في ترسيخ القيم والعادات الايجابية التي تسهم في تقدم المجتمع وتطوره، وتزويده بالمعلومات الصحيحة عن تاريخه وحضارته وانتمائه لوطنه، وهو بذلك يقوم بدور كبير في بناء الشخصية الوطنية عبر البرامج الهادفة ونشر ثقافة المواطنة والدعوة إلى التمسك بالانتماء كعامل قوة يضمن وحدة المجتمع وتماسكه، وتشجيع ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع.(باسرده،ب.ت،20)

خاتمة:

إن المواطنة ميزة لصيقة بالمواطن فهي التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، فالمواطنة تحث المواطن على ان يتميز بنوع خاص

من ولائه لوطنه وخدمته له في حال السلم او الحرب، والتعاون الفردي او الجماعي او التطوعي بين المواطنين بغية تحقيق الأهداف التي تخدم المواطن والوطن وتحقق الأمن والسلام المستدام، وتسهم وسائل الاعلام في تدعيم وترسيخ المواطنة بالأفراد اذ لها دورا هاما في بناء الإنسان بتعزيز انتمائه الوطني وتوعيته وتنمية معارفه وتعريفه بحقوقه وواجباته ، هذا ويمثل الإعلام منبرا للتعبير عن آراء المواطن ومشكلاته و قضاياه ، كما إن وسائل الإعلام الحديثة، وفي خضم سهولة تدفق المعلومات وتلاشي الفواصل الزمانية والمكانية ، باتت هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى انحاء العالم .

قائمة المراجع:

- الصلال، بدر حمد(2012). **دور الفضائيات الكويتية الرسمية والخاصة في تعزيز المواطنة لدى الشباب الجامعي الكويتي**. إشراف حميدة سميسم. رسالة ماجستير في الإعلام. كلية الإعلام. جامعة الشرق الأوسط. ص .40
- أبو جادو. صالح محمد(1998). **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص. 187
- القرضاوي، يوسف. (ب.ت). **الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية**. ص5
- حجازي، آمنة.(2000). الوطنية المصرية في العصر الحديث. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 80.
- علاونة، زياد. (ب.ت). **المواطنة**. مشروع بدعم الاتحاد الأوربي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. عدد 7. ص. 11
- السعيد، محمد حمدي. (ب.ت). **المواطنة والامن**. مملكة البحرين: الاكاديمية الملكية للشرطة. ص .2

- عريف، محمد عبد الرحمن. (2021). **المواطنة والقانون**. المركز القومي. نقلا عن الموقع:
-https://www.almayadeen.net/books/705631/% بتاريخ 2021/5/5 الساعة22:15

- عبيس. منذر محمد. (2017). **تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين (دراسة مسحية)**. اشراف صباح ياسين. رسالة ماجستير في الاعلام. جامعة الشرق الأوسط. ص .21

- https://political-encyclopedia.org/dictionary/% بتاريخ 2021/5/6 الساعة 23:30

-www.politics-dz.com بتاريخ 2021/5/6 الساعة 20:30

https://www.politics-dz.com بتاريخ 2021/5/6الساعة 21:00

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية

-الصلال، بدر حمد(2012). مرجع سابق. ص .42

- عبيس، منذر محمد. (2017). مرجع سابق. ص 35

- https://political-encyclopedia.org/dictionary/% تاريخ 2021/5/10 الساعة20:45-

- عبيس، منذر محمد. (2017). مرجع سابق. ص 35

- https://machahid24.com/etudes/74521.html بتاريخ 2021/5/10 الساعة 22:55

- بوبشيش، ياسين.(ب. ت). **دور وسائل الاعلام في تعزيز قيم المواطنة**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد التاسع. ب.ت. ص 460

- عبيس، منذر محمد. (2017). مرجع سابق. ص ص 26-27

- بوبشيش، ياسين. (ب. ت). مرجع سابق. ص 459

- الصلال، بدر حمد. (2012). مرجع سابق. ص ص 42-43

- عمار، علي حسن: http ://www.alittihad.ae/wejhatarticle/71873 بتاريخ 2021/5/11 الساعة 23:55

- إسماعيل، محمود حسن. (2003). **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**. القاهرة: الدار العلمية للنشر والتوزيع. ص81

- ربايعة، محمد أحمد حسن. بني عيسى. عبد الرؤوف احمد عايش، الخالدي. إبراهيم خلف. (2018). **دور الإعلام في تعزيز القيم الوطنية –رؤية استراتيجية في ضوء التصور الإسلامي**–مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية الإنسانية. الأردن.2018. المجلد 45.العدد3.ص ص181-192

- http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebration
بتاريخ28 /2021/1 الساعة 17:20

- الصلال، بدر حمد. (2012). مرجع سابق. ص ص43-44

- حسن، عمار علي. دور الاعلام في دعم المواطنة، نقلا عن الموقع:
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/71873 بتاريخ 2021/5/11 الساعة 14:34/

- باسرده، أحمد الشاعر.(ب. ت). **دور الاعلام في استثمار قيم المواطنة لمكافحة الإرهاب**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ب. ت. ص 20